بحرا الضياء

العدد ٣٤٠ - الأحد ١٢ شباط ٢٠٠٦م- ٦٧٥٥ آ

صلاح زينل

تحية احترام للقيم الدينية ورموزها

الأب بولس اسكندر بهنام

احببت عراقي كمواطن وخدمته كاحد ابنائه واعتز ان اخاطب جميع العراقيين واقول نحن ابناء العراق وبكل الاعتبارات الدينية والثقافية والقومية التي تربينا عليها واحترمنا بعضنا البعض على هذه الاسس وقد سبق لاجدادنا على هذه الارض ان استلهموا قيما كثيرة كان وسيبقى اجلها واعظمها القيم الدينية، هذه القيم التي نرجو ونشكر الرب انها ما زالت مستمرة ونشكره كثيرا عندما تبقى تلهم صيغ التعامل بين كل ابناء الشعب بمسيحييه ومسلميه على كل المذاهب.

اننا لما كنا جميعا نتبع هذا الاسلوب في العيش والتعامل الاخوي فبالتاكيد يؤسفنا ان نسمع او نرى أي تجاوز على هذه القيم او معاداتها سواءا من قبل غير العراقيين او العراقيين انفسهم.

وفي راينا ان لكل قسم منا قيمه الدينية التي يؤمن بها وبنفس الراي فنحن ننظر الى كل القيم الدينية لاخوتنا الاخرين الذين نتقاسم معهم العيش على هذه الارض، نتقاسم معهم الافراح والاحزان، وهذا شاننا ان كنا مسيحيين في نظرتنا للاخوة المسلمين احبائنا وهذا شان الاخوة المسلمين في نظرتهم لاخوتهم المسيحيين. وعليه فالذي اعلنته وسائل الاعلام والقنوات الفضائية قبل ايام من تصرفات غبية من قبل بعض الاشخاص الذين ينتمون الى انفسهم ولايمثلون أي جانب من أي دين ولايمثلون اية قيم وسواء كنت اعرف او لا اعرف ان لهم انتماءا مسيحيا فبالحالتين هذا الادعاء مزيف "ان كانوا قد ادعوه" ولكني اعرف يقينا ان هناك الكثيرين في الدانمارك والنرويج "حيث حصل ذلك مؤخرا" ام في اي بلد اخر فان حرية الراي على طريقتهم" المباحة تسمح لهم بل سمحت كثيرا لهم بالتجريح بالمسيحية وغير المسيحية سواء اسلامية كانت ام غيرها فقد تعرضوا بالاستهانة للسيد المسيح له المجد وللكتب المقدسة والقيم الاخلاقية التي نؤمن بها جميعا مسلمين ومسيحيين.

هذا من جهة ومن جهة اخرى فانهم لا يهمهم ذلك ولاينظرون اليه كنظرتنا له، وبنفس الوقت فاني لا اجد ربطا بين هذا التصرف الهمجي من هؤلاء الغوغاء وبين المسيحيين في هذا البلد.

ولا ادري ان كان تفجير الكنائس وهي بيوت الله المقدسة الذي تزامن مع هذه التصريحات الاعلامية يرتبط بشكل او باخر مع اعمال افراد في بلدان بعيدة لا يمتون الينا ولا الى المسيحية بشيء.

اننا لاشك ابدا بان اخوتنا واحباءنا المسلمين الملتزمين باسلامهم وتعاليمه يقبلون هذه التعديات لا على قيم الاسلام ونبيه الكريم ولا على قيم المسيحية وكنائسها اذ هي بيوت الصلاة لا غير وهي للعبادة ولتكريمه تعالى.

اننا جميعا نشجب كل هذه التصرفات سواء من بدا بها او من نظن انه قد يعتبرها ردة فعل، فالكنائس ومن بناها ومن يصلي فيها ومن يخدمها كلهم مجتمعين او منفردين يدينون التعديات على القيم الاسلامية باي شكل من الاشكال وتحت أي غطاء كان حتى تحت الغطاء المزيف "الحرية" فحرية تنتهك كرامة الرموز الدينية لم ولن نقبلها.

وعلى هذا الاساس ما هو ذنب كنائسنا لتهان كرامتها والكل يعلم ان المسيحيين لن يبنوا اية كنيسة للزينة والمباهاة بل كلها بنيت لحاجة استدعت بناءها أي للصلاة والعبادة خاصة بعدما كبرت المدن وتباعدت الاحياء وصعب على الجميع الوصول الى الاماكن البعيدة.

حري الان ايها الاحباء مسلمون ومسيحيون ان نتكاتف لا بتقسيم طائفي يجزء وحدتنا بل باسم العراق باسم المواطنة الحاملة راية محبة الوطن عالية خفاقة هاتفين ليحيا العراق ولتحيا القيم الدينية اسمى القيم.

المعارضة العراقية.. التزاماً وانسجاماً

حميد الموسوي - بغداد

عاشت المعارضة السياسية منذ نشأتها أجواءا مختلفة، حيث جوبه بعضها باضطهاد الدولة وسلطاتها القمعية والدكتاتورية، فيما عاصر بعضها الآخر نظما ديمقراطية تعددية. وقد ساد العنف والارهاب والتصفيات في الحالة الأولى مما اضطرها للعمل السري واستخدام الأسلوب التحريضي المهاجم كردة فعل للعنف بعنف مضاد. بينما مارست المعارضة في الدول الديمقراطية نشاطها بشكل علني وطرحت برامجها الوطنية بالأسلوب التنويري المقاوم كبديل لبرنامج الكتلة الحاكمة دون خوف أو وجل.

وفي الوقت الذي تخلصت فيه الدول الغربية. والأوربية وبعض الدول الشرقية من الأنظمة التسلطية والشمولية، ونعمت فيها كتل المعارضة بحرية التعبير والعمل المعلن ـ لا تزال المعارضة العربية تجابه بأعتى النظم التسلطية والحكومات الوراثية والانقلابية، وبالرغم من أنها معارضة فكرية اتسمت بالجنوح الى الأساليب السلمية، ونزعت الى الحوار والجدل مع الطرف المقابل ولم تلجأ الى العنف الآن اضطرارا وفي حالات نادرة دفاعاً عن النفس ـ برغم ذلك فقد لاقت خصومة عنيفة من قبل السلطات التي عاصرتها.

ولقد كانت المعارضة العراقية ـ بمختلف تياراتها وحركاتها واحزابها ـ متقدمة على جميع أنواع المعارضة في الدول العربية، وسابقة عصرها بتبنيها الأدوات الاقناعية وسعيها الى طرح البديل الايجابي بآليات ديمقراطية بغية إقامة حكومة ديمقراطية ونظام تعددي ينعم فيه الجميع بالعدل، وتتمتع كافة الشرائح بحقوقها. فكان قدرها معاصرة تيار استبدادي قهري متسلط، متصل ومتوارث! حيث تلقت الضربات القاسية تلو الضربات، وعانت الذبح والتصفيات والتشريد منذ تأسيس العراق وحتى سقوط الصنم. ومع ذلك لم تفقد خصوصيتها واستمرت بطرح برامجها التي ازدادت نضوجا بطول المدة وحكم التجربة. وما التقارب والتضامن بين الأطراف المختلفة والتيارات المتعددة لهذه المعارضة وتصميمها على اسقاط النظام الشوفيني. الا دلالة وعلامة بارزة تشير الى أنها معارضة فكرية جوهرا ومضمونا وأنها ترتكز الى منهج ايديولوجي متطور واضح المعالم يستمد وجوده وديمومته من قواعدها الجماهيرية كونها محملة بهمومها ونابعة من صميم واقعها، وقدرتها على معايشة الواقع السياسي والاجتماعي لشعبها دون المساس بتأريخه الزاخر. مع تطلعاته المشروعة لمستقبل زاهر. فإن مصداقية الأفكار تبرز من خلال ارتباطها بالواقع وتبنيها لقضايا الناس وتلبية حاجاتهم الفكرية ومتطلباتهم اليومية مع احترام كامل لطقوسهم ومقدساتهم وتراثهم وتقاليدهم وتمكينهم من معرفة ما يدور في العالم بتحليل مبسط يتناسب ومستوياتهم المعرفية وثقافتهم.

ثم بعد ذلك تتم عملية طرح البدائل بعد قراءة الواقع بدقة ليكون البديل اقرب للمرحلة وأكثر تقبلا من جيل المرحلة الحالية والتي سبقتها. وتأسيساً على هذا فأن الديمقراطية ستتيح أفضل الفرص لجميع فصائل المعارضة لشرح رؤيتها وايصالها الى الناس بدون تردد وبلا أدنى وجل من تصدي السلطة الحاكمة خاصة اذا لامست تلك الرؤى حاجات الجماهير وضمنت حل مشاكل مجتمع ينوء بأعباء ثقيلة للسلطات المتجبرة التي تعاقبت على حكمه.

وبعد سقوط السلطة الغاشمة في بغداد في التاسع من نيسان سنة ٢٠٠٣، سعت بعض فصائل المعارضة العراقية الى تطوير طروحاتها متجاوزة الاسلوب النمطي في الطرح والتثقيف معلنة بداية الدخول بمراحل متقدمة تتماشى وروح العصر وما حققه العالم من طفرات متسارعة في جميع المجالات، حتى تتمكن من تهيئة الساحة السياسية للمستجدات التي حصلت بعد سقوط السلطة المقبورة وذلك بتقديم البدائل وبأفضل الصيغ لقيام دولة العراق الدستورية دولة القانون والعدل بعدما خربته دولة التسلط الدكتاتوري الغاشمة. ان قيام دولة دستورية يحترم فيها الرأي الآخر يسجل علامة بارزة في تأريخ المعارضة العراقية ويعد إنجازا فريدا عجزت عن تحقيقه الحكومات الوراثية والإنقلابية وهي بهذا تستحق تأييد الجماهير والتفافها حولها. هذه الجماهير التي عانت مرارة الإستبداد ووعت حجم الدمار والخراب الذي خلفته سلطات الجور الشوفيني. وهذا ما نتمنى أن تتحلى به جميع فصائل المعارضة بعدما إنفتحت أمامها الآفاق الرحبة لتطرح نفسها بأساليب معاصرة وآليات متطورة تتماشى مع النظام الجديد القائم على تداول السلطة سلميا لجميع القوى المؤمنة بالتجديد والحريصة على بناء العراق وإعادته الى موقعه اللائق، والساعية الى تحقيق الرفاهية لهذا الشعب الصابر من خلال شراكة فاعلة لأجل إنجاح التجربة الجديدة وترسيخها لقطع الطريق على قوى الشر المضادة لعملية التغيير والتي تتبنى العنف والارهاب واشاعة الفوضى نتيجة لإفلاسها السياسي، وفشلها خلال تجارب متعددة وتسلطها بقوة الحديد والنار وعن طريق الانقلابات الدموية.

واليوم وبعد أن تحرر العراق من طغمة القهر والإستبداد، وإنفتح على العالم متقبلا كل الأفكار وعلى جميع المستويات والصعد، وهذا بحد ذاته يعد طفرة نوعية وظاهرة صحية خاصة وانه يأتي على أنقاض سلطة شمولية دامت اكثر من اربعين عاما، وبهذه الفترة الزمنية القياسية وإضطرابها بأعمال التخريب الارهابية وتداعيات المرحلة السابقة. يتوجب على الجميع ضمان حرية التحاور وقبول الآخر والإبتعاد عن لهجة التهديد والتلويح، وقبرها مع كل أشكال المهاترات ومخلفات الحقبة السوداء الماضية، ليعبر كل عن رأيه ويدلو بدلوه دون ريبة أو خوف. ان التنوع والتعدد لا يعني الفرقة، كما ان الاختلاف لا يعني العداوة والبغضاء، حيث ان هذا التنوع ضروري لمسيرة الحياة الانسانية وتطورها لما ينتجه من تلاقح الافكار واتصال الحضارات شريطة ان يبتعد عن التعصب الاعمى وتغليب حالة الانتصار عنوة حتى وان كان الطرف الذي يدعيها باطلا وخاطئا. وكما جاء في الحديث الشريف "ليس من العصبية أن يحب الرجل قومه لكن من العصبية أن يجعل شرار قومه أفضل من أخيار الآخرين".

كذلك فإن التعددية الحزبية كنمط سياسي تمثل ضمانا لتداول السلطة وعدم استحواذ جهة واحدة أو عائلة على مقدرات الدولة، كما انها صيانة للحقوق والحريات العامة وتحقيق العدالة والمساواة، والرقابة المستمرة على اجهزة وادارات الدولة ومؤسسات الحكومة على أن ترتبط هذه التعددية السياسية إرتباطا وثيقا بالجماهير وليس بالسلطة ودوائرها وبرامجها المختلفة كونها أوسع مدى من تعدد آراء النخب والمستويات السياسية.

ومثل هذا التوجه كفيل بارساء قواعد التعددية الدستورية التي تقوم على ديمومة الاتصال مع الآخرين وفق مقتضيات المصلحة الوطنية التي لا تنفك عن مصالح الأفراد بحيث تدفعهم بايمان الى اسلوب عمل يضع الجميع، أفرادا وأحزابا وتجمعات أمام مسؤولياتهم باعتبار أن كل فرد منهم هو جزء من الآخرين، وان للفرد الخيار بممارسة أفكاره وتوجهاته في الوسط الذي يجده مناسبا لتطلعاته لمقناعته بأن ذلك الوسط هو الذي يحدد خطأ أو صواب رؤاه وارشاده لما فيه تحقيق طموحاته.

إن فصائل المعارضة العراقية التي واكبت أزمات العراق منذ اكثر من أربعة عقود سود، وعاصرتها واكتوت بجحيم السلطة التي تسببت في تفاقمها كونها انفردت بمقدرات البلاد وعاشت التخبط والافلاس السياسي على المستويين الداخلي والخارجي ولجأت في حالات كثيرة الى نقض الاتفاقيات ونكث العهود الدولية والاستخفاف بالأعراف والقوانين الدولية، مما تسبب في عزلة العراق عن المجتمع الدولي، وجره الى حروب داخلية وخارجية، وجعل شعبه يعاني من الفقر والفاقة والحصار برغم وجود ثرواته النفطية الهائلة ومعادنه المتنوعة: هذه الرؤية التي عاشتها فصائل المعارضة ولمست نتائجها عن كثب لهي خير عبرة وموعظة في جعل الجميع يحافظون على منجزات التغيير كحفاظهم على أغلى ما يملكون. فالمعارضة مهما تعددت فصائلها، وتشعبت أهواؤها ومذاهبها ومشاربها، لا يستقيم عمل أحدها بمعزل عن الفصائل الأخرى ولا يمكن لفصيل دون الآخر من تحقيق انجاز أو إنجاح برنامج مهما كانت اهميته ومهما استطالت سطوته وهيمنته.

الإتجاه الواحد.. لا.. المعاكس

زاوية في صحيفة

سعدون الجميلي - بغداد

الوطن الواحد، السيادة، الإستقلال، التحرر، الدين، اللغة المشتركة، المصالح المشتركة وأخيرا إعلاء صرح العراق عاليا في المحافل الدولية والعربية، أهداف ومفردات كلنا ينشد عدم الإختلاف حولها في ظاهر الأمر، ونطمح للوصول الى إزالة أوجه الإختلاف كاملة بين الأطياف والمكونات والأحزاب والإئتلافات على مستوى التطبيق والفعل اليومي بشأنها، بحيث يتداخل الظاهر مع الباطن ليكون لافتة حقيقية لمستوى الترجمة الواقعية، وبما ينجم عنه.. إلتصاقنا جميعا بوحدة بلدنا العراق.

وحقيقة.. ان ننشد الوصول الى تلك المعاني، فإن الواقع يختلف تماما، وأبلغ تعبير يمكن الإستشهاد به.. هو أن نخبنا السياسية بكافة أطيافها تتقاطع فيما بينها حال ظهورها على شاشات التلفاز إن كانت أرضية أو فضائية، حيث تشهد أغلب الندوات والمناظرات والحوارات السياسية شخصيات مختلفة الأهداف والتوجهات تتحدث على نحو يدعو للأسف يُصعد من واقع الإنقسام وينحاز للطائفية والفئوية ولغة الإقصاء والتهميش للآخر وصولا الى الكلام غير اللائق وأحيانا التهديد المبطن، الأمر الذي يكرس الفهم ويوصل بالنتيجة الى ان يكون الخاسر الأول هو بلدنا العراق بعد ضياع المفردات الجميلة التي نحفل ان تتجدد فينا، ولا نقول تتجدد لأنها فينا حقا.. ولكن هناك قوى تريد إشاعة ضياعها للوصول الى مبتغاها من أجل تصفية الحسابات الشخصية على حساب بلدنا العراق وشعبه.

وأزاء الظاهر من المعاني الداعية الى الإحتراب والإقتتال.. ينبغي على كافة القوى السياسية ان تتروى وتجلس الى طاولة المفاوضات، وإبداء أوجه من الصراحة الدقيقة والموضوعية حتى وإن كانت مزعجة أحياناً بغية الإحتكام الى معاني المفردات التي تم سياقها في مقدم المقال، وبدل التقاطع، بين كل المتحدثين في الفضائيات من السياسيين العراقيين واختلاف وجهات نظرهم التي عمقتها سياسة الإقصاء والإبعاد وأحيانا التهديد، فإن عليهم التوصل الى نقاط إلتقاء فيما بينهم.. وأن خير من يوحد توجهاتهم ويبعد عنهم طابع الظن بالآخر والشحن والإنفلات بالحديث غير اللائق أحيانا.. هو التأسيس والإتفاق على ثوابت ينبغي ان لا يتجرأ أحد على تجاوزها، أي بمعنى آخر خلق آلية من الفهم المشترك لتوحيد الإتجاه الذي يصب في وحدة العراق، ويلغي الفهم المتنافر الذي يولي الولاءات والإنقسامات وسياسة الإقصاء وينمي الحقد بين أطياف الشعب المختلفة وهو ما يسمى "الإتجاه المعاكس" الذي يروج له الآن بنشاط إن كان بقصد أو بغير قصد بين مكونات الشعب العراقي.

وأن من الأهمية بمكان.. ان تتراجع الفضائيات العراقية عن أسلوب تناولها للأخبار والتقارير والريبورتاجات على أساس الصبغة الطائفية أيا كان مرجعها، بالأخص فيما يتعلق بالحوارات والمناظرات السياسية والأسئلة المطروحة فيها، وان تحافظ على روح النقاش الموضوعي الذي يضع العراق فوق الإنقسامات والولاءات، وان تعمل على نبذ أي صيغ تسعى الى إشاعة سياسة الحقد وتحجيم الآخر.. وصولا الى الاعراب المشترك للمتناظرين بأهمية ان يحظى الوطن والشعب بالأولوية من إنهاء الإحتلال الى وضع الشعب بآفاق جديدة تنهي وضعه المأساوي في كافة نواحي الحياة وعلى رأسها الفلتان الأمني المستديم وهذا لا يختلف عليه اثنان كما لا يختلف عليه كل السياسيين باختلاف رؤاهم ومنابتهم، بحيث تذوب التقولات المؤذية التي يركن إليها هذا الطرف أو ذاك، وعلى هذا فقط تنشأ وصفة جديدة لدى الأطراف السياسية العراقية، تكون الأساس في أية حوارات قادمة، وعند ذاك يكون الرابح الوحيد فيها هو وحدة بلدنا العراق، ويبدو أن إمكانية ان تشرع الأطياف السياسية وخلال إجتماعات المائدة المستديرة مستقبلا الى دراسة ماهية السبل التي يجب ان تراعى في المناظرات والحوارات السياسية، بالإضافة الى وسائل الردع القانونية والعقوبات الحزبية إن هي تجاوزت في طروحاتها وتقاطعت بشكل غير لائق ومهذب على خصوصيات الآخر وهو ما يمكن ان نطلق عليه بـ "الوصفة العراقية".

وأخيراً.. فإن الفيصل في الحوارات والمناظرات وتقديم البرامج المختلفة.. هم المذيعون والمقدمون لتلك البرامج، وأن لمن المفيد حقا ان تنشأ لجنة مستقلة ذات كفاءة عالية في حقل الإعلام وإدارة الحوارات وتضع نصب عينيها وحدة العراق أرضا وشعبا، لتقوم بإضفاء اللمسات الوطنية الخالية من أي توجه طائفي الى مفاهيم أولئك الإعلاميين في كافة محطات التلفزة الأرضية أو الفضائية لتقدم في نهاية المطاف الى قطاعات الشعب المختلفة دون النزوع الى الحقد بكافة أوجهه، وأن تعطى صلاحيات لتلك اللجنة أيضا لمراقبة أداء تلك القنوات، وبموجب أوامر عليا تشكر من يقوم بواجبه بالصيغة الوطنية العراقية الحقة وتعاقب من يشذ عن تلك القاعدة.. وهنا فقط سنلاحظ أن اتجاها واحدا قد ظهر وأن الإتجاهات المعاكسة قد ذهبت أدراج الرياح، والأساس هو وحدة العراق.

إلى من يهمه الأمر
جنت على نفسها براقش

طلال فكتور/ كركوك

تنشغل البشرية جمعاء هذه الأيام بمواجهة خطر مرض أنفلونزا الطيور الذي يجتاح البلدان بسرعة طائرة الشبح الاميركية الشهيرة من بلد لآخر. والعلماء عاكفون على دراسة واختراع دواء مضاد له قبل ان يفتك بالبشرية. وقبله كان جنون البقر وسبقه الايدز وغيره من أمراض العصر. وخلال لحظات التأمل طرق سمعي قبل أيام خبر مرور حاملة الطائرات الفرنسية "كليمنصو" عبر قناة السويس الى البحر الأحمر متجهة الى المياه الاقليمية الهندية التي منعتها السلطات هناك من العبور كونها تحمل آلاف الأطنان من النفايات النووية، يأتون بها من بلدانهم ليقذفوها في البحار القريبة من دول العالم الثالث أو دول الجنوب كما تسمى في المصطلحات السياسية الحديثة، حتى لاتصل الاشعاعات المنبعثة منها الى شعوبهم. هكذا إذن نضحت عقولهم في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية شعوبهم من الخطر، ولكن لتقتل تلك الاشعاعات شعوب البلدان الفقيرة فهم لايستحقون العيش لانهم شعوب متخلفة ويثيرون المشاكل والاضطرابات والانقلابات العسكرية ويعترضون على قراراتهم في المنظمات الدولية وينافسون فرقهم الرياضية في الالعاب الاولمبية. هذه هي انسانية حكومات دول الشمال. شعوب تتعرض لإبادة جماعية من جراء الجوع والمرض وشعوب تعيش برخاء ويذخ حد التخمة. معادلة متوازنة في النظريات الغربية ومطابقة تماما لمصطلح الديمقراطية الحديثة فقلت محدثا ذاتي ألا يوجد ربط بين الأمراض الحديثة التي تصيبنا وبين تلك النفايات النووية؟. وبين الشك واليقين أقول أن الطيور والبقر صاحبت الانسان منذ الخليقة وكانتا مصدره الرئيس في الغذاء قبل آلاف السنين ولم نعثر في اطلال تلك الحقب على مايشير الى إصابة الانسان بالامراض من جراء تناولها او تربيتها. اذن ماذا حصل؟، هل أن الطيور والأبقار ضاقت ذرعا بتصرفات الانسان ودكتاتوريته وقررت الاقتصاص منه مستخدمة اسلوب العمليات الانتحارية ولكن بدون أحزمة ناسفة بل بسلاح أخطر منه لا يُرى بالعين المجردة وهو الفيروسات الزرقاوية؟، أم أن تلك الحيوانات الوديعة بريئة من هذا الفعل؟، وهنا سأنصب نفسي رئيسا لمحكمة خاصة بهذه القضية الخطيرة لأحكم دون تردد بان لا علاقة للحيوانات المسكينة المضحية والضحية بهذ الجريمة الشنعاء بل ان مرتكبيها هم من البشر صانعي اسلحة الدمار الشامل ومخلفاتها التي ملأت بواطن الأرض واعماق البحار. ولا علاقة مطلقا للرب خالق السماء والأرض وكل ما عليها والإنسان هو اعز المخلوقات عند الله سبحانه وتعالى، واذا أراد خالقنا ان يعاقبنا على ما فعلنا في الدنيا قبل الآخرة لا يحتاج الى خلق الفيروسات في بواطن تلك الحيوانات ليمارس الإنسان معها عمليات إبادة جماعية ويقتل منها الملايين بدفنها وهي حية في مقابر جماعية بحجة القضاء على الفايروسات، بل ان قدرة الإله لا حدود لها وبلمحة بصر يخسف الأرض بنا ليعيدنا الى التراب الذي خلقنا منه، إذن فلتتحمل الشعوب وخاصة الفقيرة منها نتيجة ما نضحت به عقول علماء الغرب المسيسين. ولكن من يضمن ان لا تصل تلك الصناعة الفايروسية المدمرة الى عقر دارهم وتفتك بهم. عندها لا ينفع الندم ويتحقق المثل القائل "جنت على نفسها براقش".

وأنا اودعكم.. أدعو لكم بالصحة الوافرة اعزائي القراء والتقيكم دوما بالسلام والأمان والمحبة.

المواطن.. الضحية الأولى لتفشي الفساد الإداري

سعد حسين - بغداد

الفساد الإداري ظاهرة خطيرة تهدد أركان الدولة والمجتمع وتزعزع حالة الإستقرار والتقدم وتضعف من ثقة المواطن بالمؤسسات الحكومية وقدرتها على بسط سلطانها واستقلالية قضاتها ونزاهة أداء أجهزتها الأمنية.

والفساد الإداري له أشكال مختلفة، إلا أنها تجتمع على هدف واحد هو تحقيق المنافع الشخصية على حساب الموارد العامة والخاصة، من خلال التلاعب وسرقة المال مباشرة، إستلام الرشاوى، الإختلاس، تسخير الممتلكات العامة للأغراض الشخصية والإسراف باستخدامها.. لكن أكثر المظاهر المقيتة التي يضجر منها الناس هي تلك المتعلقة بفرض الرسوم غير القانونية مقابل إنجاز المعاملات الرسمية أو تقديم الخدمات العامة، فهذه جباية مباشرة لمال حرام من المواطن.

لقد أدى تنامي الفساد الإداري في جسم الدولة الى إعتراف كبار المسؤولين بوجوده والكشف عن سرقات واختلاسات وتلاعب بالأوراق والمستمسكات تعدّت أقيامها مئات الملايين من الدولارات بشكل ليس له سابق لا في تاريخ العراق المعاصر ولا في منطقة الشرق الأوسط من حيث حجم الأموال المسروقة.

لم يُعلن لحد الآن عن الإجراءات الرادعة التي اتخذتها الدولة لإحالة المتهمين الى القضاء، إذ أن القائمة تضم حوالي "٥٠" وزيراً ووكيل وزارة أتهموا بتعاطي الرشوة وسرقة الأموال العامة بطرق مختلفة.. أموال تنهب من خزائن عراقية، دون أي شعور بالذنب بحاجة الشعب العراقي اليها لإصلاح أوضاعه وإعادة إعمار بلاده. كما لم نسمع بأن الدولة قامت بعملية تطهير جماعي لاحدى الدوائر الخدمية أو ضد مجموعة من الموظفين أستغلوا مواقعهم الوظيفية لاستحصال الرسوم والجبايات من المواطنين بطريقة غير مشروعة، ومما يؤسف له أن المواطن يبقى في حيرة من أمره، إما ان يدفع المال الحرام أو تعلق وتعرقل معاملته تحت ذرائع وهمية. ولعل أخطر مظاهر الفساد الإداري هي المتعلقة بتزوير الوثائق وتغيير الحقائق والتلاعب بحقوق الدولة والمواطنين، أي تزويد المواطن بوثائق قانونية لا يستحقها أصلا.

لقد أخذ الفساد الإداري يتفشى وينتشر ليصل الى أصغر الوحدات الإدارية، ويُشاع أن الموظفين يتنافسون فيما بينهم للحصول على مواقع وظيفية لها تماس مباشر مع المواطنين وذلك لتحقيق منافع شخصية غير مشروعة ولسنا هنا بصدد إتهام أية منشأة ولكن الجميع يعرف كثرة الدوائر الخدمية التي يعاني المواطنون من تفشي الفساد الإداري فيها.

لقد أصبح المواطن على سبيل المثال، لا يستطيع الحصول على خدمات إعادة هاتفه أو الكهرباء الى منزله أو طلب المساعدة من عمال الماء الصافي والمجاري دون ان يدفع مبلغا كبيراً، وكأن العاملين في هذه المؤسسات الخدمية لا يتلقون رواتب لقاء عملهم فيها. فحتى عمال النظافة في أمانة بغداد يطالبون كل بيت بدفع مبلغ يومي "٢٥٠" دينار لقاء رفع كيس "الزبل" من امام داره متلما هو الحال في مناطق زيونة والمشتل والأعظمية.

وهناك إشارات ورسوم اخرى وشكل آخر للفساد الإداري يفرض على المواطنين علنا ودون الشعور بالخوف من العقاب والملاحقات القضائية فعامل محطة التعبئة يطالب كل سائق بتسديد مكافأة أو علاوة "نقدية" تزيد عن سعر الوقود الرسمي وهكذا الحال بالنسبة للغاز والكازولين الذي لا يباع الى أصحاب عربات التوزيع الأهلية بسعره الرسمي فيضطر الى شرائه من المحطة بسعر مرتفع ثم تحول هذه الزيادات كي يدفعها المواطن، ولنتصور كم هو حجم الفساد الإداري في مؤسساتنا، فسعر القنينة يُفترض بيعها بسعر "٥٠٠" دينار للمواطن، إلا أن عربات التوزيع تبيعها بسعر "٥-٦" آلاف دينار وهكذا النفط والكاز.

لقد أصبح المواطن اليوم عرضة للإبتزاز أينما ذهب بل وحتى أثناء تنقله بسيارته حيث يتوقع ان يوقف شرطي المرور للتأكد من صلاحية أوراقه الرسمية أو بسبب مخالفة مرورية، ففي هذه الحالة قد يقع عرضة للإبتزاز والإستغلال الذي وصل حتى الى آخر بقعة أرض من العراق.. وهي المراكز الحدودية فهناك الرشوة والإبتزاز يكون دفعه بالدولار أحيانا ومبالغه تفوق عن الأسعار الداخلية، والروايات المتداولة تحكي قصصاً وأحداثاً اضطر المواطنون دفع مبالغ للخروج منها سالمين معافين سواء كانوا على حق أم باطل.

فإذا كانت الحجج والذرائع في السابق تتعلق بتدني الرواتب والأجور، فأن هذه التبريرات غير المشروعة أصلا قد اختفت وأصبحت رواتب العاملين في الدولة أفضل بكثير من الماضي ولم يعد تلقي الموظف الرشوة أو فرضه لها بسبب سوء حالته المعاشية عذرا كي يخفف القاضي عنه العقوبة في أحسن الأحوال وهنا لا بد للدولة ان تتخذ إجراءات صارمة ضد أصحاب النفوس الضعيفة والمنتفعين والمستغلين لمناصبهم ومواقعهم الوظيفية وان تقوم بحملة تطهير جادة وواسعة للجهاز الإداري، إذ لا يخفى أن الكثير من هؤلاء سلكوا طريق الثراء السريع المخالف للشرائع السماوية والقوانين الوضعية وأصبحوا من طبقة الأغنياء والملاك للقصور والمحلات التجارية والمزارع والسيارات الفارهة دون ان يسألهم أحد كيف ومن أين له هذا الثراء وقبلها كان موظفا براتب محدود؟.

هذه المهمة تطلب تعزيز الإجراءات التحقيقية وحق الإستجواب والتحقق وإنزال العقاب المناسب لإنهاء حالة الفساد الإداري من دوائرنا، وهذه المهمة هي من إختصاص الدولة وعلى المواطنين الشرفاء التعاون معها.